

أصدرت ورقة مبدئية لمعالجة نداعيات «كورونا» على الاقتصاد.. وأوصت بتخفيض آخر لسعر الفائدة إن أمكن

«الغرفة» تطالب الحكومة بالإفصاح

عن برنامج إصلاح اقتصادي.. بأسرع وقت ممكن

إعادة هيكلة وجدولة قروض الشركات مع بحث تعويض البنوك عن تكلفتها بودائع حكومية مجانية

اعتماد ميزانية تكميلية للعام المالي 2020/2021 لا يقل حجمها عن 15 إلى 20٪ من الناتج المحلي



خامسا: مما لا شك فيه أن الغرفة تؤمن إيمانا عميقا بالدور الوطني والمشاركة الفاعلة الإيجابية في التنمية الاقتصادية للمصارف الكويت والتي تستوجب منا الاهتمام الكبير بهذا القطاع، وهنا بقي علينا أن نذكر ما يلي في هذا الاتجاه:

1- إعادة هيكلة وجدولة القروض المصرفية للمؤسسات والشركات، مع بحث تعويض المصارف عن تكلفة ذلك من خلال ودائع حكومية مجانية وأدوات أخرى تساعد المصارف على الاحتفاظ بسلامتها العالية وبالسبب الكافية.

2- نتعتقد الغرفة أن الأزمة تلقي بأعبائها بشكل خاص على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمقصود هنا ليس المشاريع الممولة من الصندوق الوطني فقط بل جميع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة (محللات التجزئة والورشات، وغيرها)، التي يصعب عليها الصمود في مواجهة الأزمة وتشكل نسبة عالية من الكويتيين ذوي الأعمال الحرة، والذين يناهز عدد المسجلين منهم تحت الباب الخامس من التامينات الاجتماعية 16 ألفا، وبالتالي فيجب أن يأتي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على رأس أولويات برنامج أقتساط القروض المصرفية.

العمال اليوميين الذين قد لا يجدون قوت يومهم إن توقفوا ذلك اليوم عن العمل وإن تأمين احتياجات هؤلاء -في ظل الظروف الراهنة- مسؤولة إنسانية وأخلاقية وأمنية يجب أن ننفض بها جميعا حكومة وشعبا وبأسرع وقت، وفي اعتقادنا أن شعب الكويت لن يتخلف يوما عن هذه المسؤولية إذا ما توضحت له الآلية المعتمدة. ثالثا: اعتماد ميزانية تكميلية للسنة المالية 2020 -2021 ميزانية الإنعاش الاقتصادي إن صح التعبير، يجب ألا يقل حجمها عن 15 إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت عام 2019، وهذه النسبة تقارب متوسط ما اعتمده الدول الأخرى ومنها دول مجلس التعاون للميزانيات المماثلة وتمويل هذه الميزانية يعتمد في هيكله على حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة للدولة حاليا فإذا كانت غير كافية يمكن ردم الفجوة من خلال الاقتراض وخاصة الاقتراض المحلي ولا ينصح بتمويل ميزانية الإنعاش من خلال بيع الأصول في هذه الظروف التي انخفضت فيها تكاليف الاقتراض على مستوى غير مسبق، وانخفضت أسعار معظم الأصول إلى مستوى مماثل، علما أن الطريقين ليسا بالسهولة السابقة.

رابعا: تخفيض آخر لسعر الفائدة إن أمكن.

الأزمة الحالية تفوق كل سابقاتها خطورة، فالكويت واقتصادها مثل معظم دول العالم واقتصاداتها في الجهة الأمامية لأزمة غير مسبوقة، وبالتالي يجب عدم السماح للضغوط السياسية أن تخترق بالحزمة التحفيزية عن عدالتها وأهدافها أو أن تزيد من تكاليفها. ولضمان هذا وذلك، ترى الغرفة أن يكون لادارة برنامج التحفيز جهة مركزية على أرفع مستوى ممكن، يعاضدها فريق من الفنيين المتفرغين، وتكون لها الصلاحيات الكافية لتنفيذ ومتابعة برنامج التحفيز، وحول حزمة الإجراءات التحفيزية المقترحة من غرفة التجارة والصناعة، أوضح البيان أنها تشمل ما يلي:

أولا: تضمنت الكلمة السامية التي وجهها صاحب السمو يوم الأحد الماضي توجيهها مباشرة لإيجاد المعالجات اللازمة لتداعيات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وانطلاقا من هذا التوجيه السامي وفي إطاره من الضرورة بمكان أن تعلن الحكومة وفي أسرع وقت ممكن التزامها التام بدعم الاقتصاد الكويتي على أن يأتي برنامج التحفيز الاقتصادي بعد ذلك على توضيح الإجراءات والدعوات المعتمدة لتحقيق هذا الالتزام.

ثانيا: تتضمن تركيبة العمالة الوافدة في الكويت مجاميع كثيرة وكبيرة من

بالضرر هنا ما تحمته كل شركة أو مؤسسة، أو ما تحمله كل فرد من أعباء نتيجة الأزمة والإجراءات التي صاحبها بل المقصود هو الضرر الذي أصاب قطاعا بأكمله أو نشاطا أو فئة.

3- من طبيعة الأمور أن تتعرض خطة التحفيز لضغوط سياسية ولكن

1- أن برنامج التحفيز يجب أن يعلن شاملا لحزمة الحوافز المطلوبة ويجري تطبيقه على مراحل تبعا لتطور الأزمة ومدتها.

2- المعيار الأساس في إقرار الحوافز هو درجة الضرر وعلى هذا الأساس تحدد الأولويات والمبالغ المعتمدة، ولا تقصد

الهدر في الإنفاق الحكومي.

2- العمل على إنشاء الصندوق الوطني للالتزام بشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، لكي تكون الكويت في المستقبل أكثر قدرة على مواجهة التغيرات الحادة وغير المتوقعة.

3- البدء فوراً بوضع تصور شامل لإعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي بكل ما يضمنه هذا التعبير من أبعاد إنتاجية وتنافسية وعلمية. ونحن لا نقصد هنا إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي المطلوب في هذه الظروف، ولكننا نقصد البدء بوضع غايات وأهداف هذا الإصلاح، وتحديد اتجاهاته، وخطوات تنفيذه،

قدمت غرفة وصناعة الكويت اقتراحاتها بشأن معالجة تداعيات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الكويتي، حيث قالت الغرفة، في بيان لها أمس: «لا بد من الإقرار سلفاً أن أزمة اقتصادية بهذا العمق مجهول القرار، وبهذا الشمول للدول والأنشطة والقطاعات وبهذا البعد المستقبلي المفصلي، من الصعب أن نجد لها حلاً لا ترضي كل الأطراف، ومن الأصعب أن تستمكلك مقوماتها وصيغتها النهائية بومضة ملهمة أو بمرّة واحدة، فالمدى الزمني لجائحة كورونا تتفاوت تقديراته تفاوتاً كبيراً، وتتعدّد أسبابها بما يحول دون التفاوض بعودة إيرادات النفط إلى مستوى ما قبل الأزمة في فترة قريبة».

وأضافت الغرفة في بيانها: «غرفة تجارة وصناعة الكويت إذ ترفع إلى مجلس الوزراء تقديرها لاستجابته الكريمة لمقترحها بتشكيل فريق عمل من الحكومة والقطاع الخاص لوضع تصورات لمعالجة الأزمة تعرف تماماً أن ورقتها هذه ستكون متقاربة إلى حد بعيد في مقترحاتها مع غالبية الأوراق والأراء التي سيطلقها فريق العمل من الجهات الرسمية المعنية ومن أصحاب الخبرة المجتهدين»، وتعتدّ الورقة في اقتراحاتها منطلقات ثلاثة، هي:

4 نقاط جوهرية

قدم ورقة عمل بشأن الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا

«اتحاد الصناعات» يطالب بإعفاء القطاع الصناعي من رسوم استهلاك الكهرباء والماء لمدة الكساد الاقتصادي

ارتفاعات جماعية لأسواق الخليج مليارا دينار مكاسب سوقية للبورصة في 3 جلسات متتالية

تربيلوني دولار لتحفيز الاقتصاد. وفي المقابل، تراجعت السبلة في جلسة أمس وذلك بنسبة 13٪ تقريبا، إذ بلغت المحصلة 55,9 مليون دينار تراجعا من 64 مليون دينار في جلسة أول من أمس، واستحوذت 5 أسهم هي بيتك والوطني وزين واجيليتي وأهلي متحد على 35 مليون دينار تشكل 63٪ من الإجمالي. وواصلت المؤشرات ارتفاعاتها، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 2,7٪ بمكاسب محققة بلغت 141 نقطة ليصل المؤشر إلى 5342 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1,7٪ محققا 72 نقطة مكاسب ليصل إلى 4155 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام 2,5٪ محققا 118 نقطة مكاسب ليصل إلى 4942 نقطة.

أما خليجيا، فقد ارتفعت مؤشرات أسواق الخليج بشكل جماعي لأول مرة منذ تقشي فيروس كورونا، إذ ارتفع مؤشر سوق دبي بـ 6,4٪، وسوق أبوظبي بـ 7,4٪، وسوق الكويت بـ 2,7٪، وسوق قطر بـ 3,1٪، وسوق مسقط بـ 0,06٪، وسوق البحرين بـ 1,8٪، وارتفع السوق السعودي بنسبة 0,3٪.

شريف حمدي

في ظل صحوه البورصة في الفترة الأخيرة، حققت نحو ملياري دينار مكاسب سوقية على مدار الجلسات الثلاث الماضية خلال تعاملات الأسبوع الجاري، حيث بلغت مكاسب أسس السوقية 678 مليون دينار، وكانت قد حققت أكثر من مليار دينار في جلسة الاثنين، ونحو 146 مليون دينار في الجلسة الافتتاحية للأسبوع، وبذلك قفزت القيمة السوقية للبورصة إلى 28,44 مليار دينار نهاية جلسة أمس.

وتأتي هذه المكاسب السوقية جراء تحسن أداء مؤشرات السوق بشكل جماعي، خاصة المكاسب المحققة على مستوى الأسهم القيادية المدرجة بالسوق الأول، وذلك بعد فترة قاسية من التراجعات الحادة على مستوى الأسعار. ويدعم السوق في الاتجاه الصاعد تحسن أداء أسواق المال نسبيا على وقع عزم عدد من الدول في مقدمتها الولايات المتحدة ضخ

سرف الدفعات المستحقة للشركات المتعاقدة معها حيث بعد التأخير في صرف تلك الدفعات سببا في زيادة أعباء التزامات القطاعات الاقتصادية.

8- نظرا لما تتخذه دول الجوار من تدابير لمنع انتشار فيروس كورونا، وفي ظل قرار المملكة العربية السعودية من غلق الحدود البرية أمام الصادرات، وقرار إغلاق الحدود مع العراق، الأمر الذي أربك الصادرات المحلية المقترحة معه الاتحاد تعويض المصدرين الكويتيين ماليا بسداد فارق التكلفة الناتجة عن الشحن البحري.

9- التوجه بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص لدفع الدورة الاقتصادية من خلال تعجيل الترسية في المشاريع الكبرى كمشروع الدببية للمطاقة الشمسية ومحطات القوى والطاقة الكهروإتية، وكذلك البدء في تجهيز البنية التحتية للمنطقة الصناعية النطية.

المتعلقة بالشأن الصناعي وتقليص الدورة المستندية من خلال نقل جميع الاختصاصات المتعلقة بالعمل الصناعي لتكون مسؤولة جهة واحدة فقط (الهيئة العامة للصناعة) بما يؤدي إلى تسهيل بيئة العمل وجودة الخدمة وتبسيطها، وهو الأمر الذي يتطلب نقل اختصاصات الهيئة العامة للبيئة المتعلقة بالمصانع والشأن الصناعي إلى الهيئة العامة للصناعة ومن ذلك اختصاصها بفرض رسوم إفراج جمركي لكل حاوية تحتوي مواد أولية كيميائية، وكذلك التفتيش على المنشآت الصناعية، وإصدار شهادة لمن يهيم الأمر، الجدير بالذكر أن ذات المبررات التي تمت الإشارة إليها ما دعت بلدية الكويت في سابقة مميزة بالتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة بتفويض الهيئة إلى اعتماد كافة الإجراءات الخاصة بتصاميم البناء والتراخيص المتعلقة بالمصانع المحلية عن طريق الربط الإلكتروني والتنسيق مع المكاتب الهندسية في ذلك الشأن مما كان له عظيم الأثر في اختصار الدورة المستندية وتبسيط الإجراءات.

5 - تفعيل الفورى

المتعلقة بالشأن الصناعي وتقليص الدورة المستندية من خلال نقل جميع الاختصاصات المتعلقة بالعمل الصناعي لتكون مسؤولة جهة واحدة فقط (الهيئة العامة للصناعة) بما يؤدي إلى تسهيل بيئة العمل وجودة الخدمة وتبسيطها، وهو الأمر الذي يتطلب نقل اختصاصات الهيئة العامة للصناعة المتعلقة بالمصانع والشأن الصناعي إلى الهيئة العامة للصناعة ومن ذلك اختصاصها بفرض رسوم إفراج جمركي لكل حاوية تحتوي مواد أولية كيميائية، وكذلك التفتيش على المنشآت الصناعية، وإصدار شهادة لمن يهيم الأمر، الجدير بالذكر أن ذات المبررات التي تمت الإشارة إليها ما دعت بلدية الكويت في سابقة مميزة بالتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة بتفويض الهيئة إلى اعتماد كافة الإجراءات الخاصة بتصاميم البناء والتراخيص المتعلقة بالمصانع المحلية عن طريق الربط الإلكتروني والتنسيق مع المكاتب الهندسية في ذلك الشأن مما كان له عظيم الأثر في اختصار الدورة المستندية وتبسيط الإجراءات.

4 - تبسيط الإجراءات

قدم اتحاد الصناعات الكويتية عددا من الحلول والمقترحات للمعالجة الخلل وضمان الاستدامة للصناعة المحلية، وذلك في ظل انتشار فيروس كورونا. وقال الاتحاد في ورقة عمل بشأن الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا أن إعداد القطاع الصناعي ليكون رديفا لمصدر الدخل الرئيسي في ظل انخفاض أسعار النفط واستمرار انتشار الفيروس لن يكون إلا بتخفيض الأعباء المالية عنه وإزالة العقبات التي تواجه استمراره. واستعرض اتحاد الصناعات المقترحات الهادفة إلى معالجة أوجه الخلل وضمان الاستدامة المالية للقطاع الصناعي، وذلك على النحو التالي:

1- إعفاء القطاع الصناعي من قيمة رسوم استهلاك الكهرباء والماء لمدة الكساد الاقتصادي العالمي ولحين القضاء تماما على فيروس كورونا المستجد وعودة النشاط الصناعي لسابق عهده.

2- سرعة الانتهاء من إعداد ونحاز الأنظمة التنفيذية للقانون رقم 74 لسنة 2019

شريف: «الكويت للتأمين» تسعى لتعزيز الوضع المالي وتطوير محفظة أعمال متوازنة



جانب من الجمعية العمومية

أقرت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة الكويت للتأمين توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 30٪ (ما يعادل ثلاثين فلسا للمساهم الواحد) عن عام 2019. وبلغ صافي أرباح الشركة خلال العام الماضي 9,54 ملايين دينار مقابل 8,97 ملايين دينار في 2018. وقال الرئيس التنفيذي لشركة الكويت للتأمين سامي شريف: عقداً اجتماع الجمعية العامة في وقتها حرصنا منا على الوفاء بالتزاماتنا تجاه المساهمين رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ومع حرصنا الشديد على اتباع توصيات وزارة الصحة والجهات المختصة. وأضاف شريف «إن تلك النتائج التي تحققت والنمو والاستقرار في جميع المؤشرات، تشير إلى سلامة سياسات إدارة الشركة وتوجهاتها في تعزيز الوضع المالي وتطوير محفظة أعمال متوازنة لا تعتمد على نوع معين من الأعمال أو العملاء، مع تفهم عميق لتوجهيات مجلس الإدارة للحفاظ على مستوى حصتنا في السوق والعمل على الموازنة بين زيادة الإنتاج من جهة والحفاظ في الاكتتاب من جهة أخرى».

وأضاف شريف «أنه رغم التحديات الكبيرة التي نواجهها في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية إلا أن إنجازاتنا لم تتوقف عند تحقيق المبيعات فقط، ولكن نعمل بنشاط على أن نبني شركتنا على أسس سليمة، حيث نقوم بتطوير قدرات وخبرات الموظفين، بالإضافة إلى القدرات التكنولوجية وكذلك تطوير ثقافة إدارة المخاطر والالتزام بالحكمة والتدقيق الداخلي والسياسات والإجراءات لتصبح ذمينة الموظفين أكثر انفتاحا وتقبلا للتعامل بإيجابية مع كل تلك المواضيع المهمة».

الجدير ذكره أن الشركة قد تعاقبت حديثا مع وكالة آيه إم بست للتصنيف الائتماني وحصلت على تصنيف «A-» ممتاز مع نظرة مستقبلية مستقرة. هذا بالإضافة إلى وكالة موديز، حيث حصلنا على التصنيف الائتماني «A3» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وذكر أن هذه التصنيفات من وكالات عالمية تضع على عاتق إدارة الشركة المزيد من المسؤولية للحفاظ عليها بل ورفعها. واختتم شريف بالقول: ما زلنا نتطلع إلى الكثير مما يجب عمله في السنوات المقبلة لنحافظ على مكانة شركة الكويت للتأمين كرائدة في السوق الكويتي.

وفورية كمنحة لكل مكتب سفر ليشنني لهذا القطاع تغطية مصاريفه الشهرية ودفع الإيجارات ورواتب موظفين عن 3 أشهر.

2- صندوق يدعم هذا القطاع وأصحابه بقروض حسنة من 100 ألف دينار إلى 500 ألف دينار لمن يرغب.

3- تأجيل استحقاق القروض بكافة أنواعها المسجلة باسم ملاك مكاتب السفر.

4- إعفاء المكاتب من جميع أنواع الرسوم الحكومية والغاء المخالفات.

5- تأجيل تحصيل قروض الموظفين لدى البنوك والشركات الاستثمارية وشركات السيارات.

6- إصدار قرار يلزم ملاك العقارات بإعفاء أو تأجيل الإيجارات الشهرية لمخار مكاتب السياحة والسفر أقل تقدير من 3 -6 أشهر.

7- إيجاد آلية قانونية تحمي مكاتب السفر التي لم تستطع سداد رواتب ومستحقات العاملين في مكاتب السياحة والسفر ابتداء من مارس 2020.

العائد الشهري من هذه المبيعات كرسوم خدمة والعائد الشهري والسوي من شركات الأنظمة الآلية وشركات الطيران، بالإضافة إلى خسائر مباشرة لتوقف مبيعات وحجوزات الفنادق حول العالم وفقدان ما معدله 11 مليون دينار شهريا تشكل مبيعات وحجوزات الفنادق حول العالم.

وأفاد الاتحاد بأنهم قاموا باستعراض الالتزامات والمصاريف الشهرية التي تقع على كاهل مكاتب السياحة والسفر في دراسته المقدمة للجنة وقيمتها التقريبية كالرواتب والإيجارات الشهرية لكل مكتب سفر شهريا ابتداء من مارس 2020، حيث يقدر إجمالي الخسائر والالتزامات الشهرية لجميع مكاتب السفر للشهر الواحد نحو 8,2 ملايين دينار شهريا.

أما فيما يخص الحلول المناسبة فقد قام اتحاد مكاتب السفر والسياحة الكويتية بعرضها على اللجنة، وهي كالتالي:

1- دفع تعويضات حكومية نقدية

في سوق الكويت وأن ما يقارب 5 آلاف موظف يخدمون في هذا القطاع المهم من اصحاب الخبرات، ويعتبر أصحابها من صغار المستثمرين الكويتيين (ملاك المشاريع الصغيرة والمتوسطة) في سوق يبلغ حجمه سنويا 544 مليون دينار.

خسائر مباشرة نتيجة توقف مبيعات التذاكر

1- فقدان نحو 35 مليون دينار مبيعات شهرية لجميع مكاتب السياحة والسفر بداية من مارس، وهي تمثل مبيعات مكاتب السياحة والسفر على شركات الطيران المنظمة لنظام التسويات البنكية الأياتا ولا تشمل مبيعات مكاتب السفر على شركات الطيران الأخرى وغير المنظمة لنظام النقل الجوي آياتا (Low Cost Airlines) حيث أن إجمالي مبيعات مكاتب السياحة والسفر الكويتية قد بلغ في العام 2019 وبإعفاء قدره 412 مليون دينار، وذلك حسب إحصائية منظومة النقل الجوي الآياتا، مما نتج عن هذا الفقدان خسارة

صرح اتحاد مكاتب السفر والسياحة الكويتية، بعد اجتماعه أمس في الأمانة العامة لمجلس الوزراء مع فريق العمل الاقتصادي المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمعنية للتعامل مع أزمة انتشار فيروس كورونا والحلول المناسبة والواجب اتخاذها لمعالجة أوجه الخلل لضمان الاستدامة المالية لقطاع السياحة والسفر، بأن الكويت تعد إحدى أبرز الدول في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأنها لن تالو جهدا في العمل على الحفاظ على استمرار هذا القطاع المهم والذي يعد أحد أهم روافد الاقتصاد الكويتي.

وعرض الاتحاد على اللجنة المشتركة ورقة ودراسة تفصيلية عن الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي وقعت على مكاتب السياحة والسفر حيث كان قطاع مكاتب السياحة والسفر أحد أكثر القطاعات تضررا نتيجة انتشار وباء «كوفيد-19»، والذي أصاب القطاع بالشلل التام منذ بداية الأزمة في مارس 2020. وأفاد الاتحاد بأن 430 مكتبا تعمل

اتحاد مكاتب السفر والسياحة الكويتية:

8,2 ملايين دينار خسائر مكاتب السفر شهريا